تقرير اجتماع لوضع خطة مناصرة أوليــة للعمل على الحماية الاجتماعية في لبنان

بيـــــــــروت:

18 ابريل \ نيسان 2024

MENASP
middle east & north africa
social policy network

UNIVERSITY OF BIRMINGHAM

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية اجتماعا افتراضيًا بهدف التفكير في خطة مناصرة أولية للعمل على الحماية الاجتماعية في لبنان، وقد انعقد الاجتماع بصورة افتراضية بتاريخ 18 ابريل 2024 وحضره فريق الشبكة، وعدد من ممثلي المنظمات الدولية والوطنية. كما استكمل الاجتماع باجتماعات ثنائية عقدت مع بعض الفاعلين الممثلين للنقابات العمالية والعمال، ومنظمة المجتمع المدني المحلية، والتي تنعكس نتائجها أيضًا في هذا التقرير.

تم في بداية اللقاء إعادة التذكير بمخرجات ورشة العمل الوطنية التي انعقد في شهر فبراير 2024 والتوافق على تطوير خطة مناصرة وطنية في ضوء الاستراتيجية التي تم إقرارها والمسارات التي يجري العمل عليها. وقد اتفق الحضور على أهمية تطوير خطة مناصرة وطنية في ضوء الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية والمسارات المعتمدة حاليًا.

بالنسبة لأحدث تطورات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية:

- أطلقت الحكومة اللبنانية الاستراتيجية الوطنية ، بالتعاون مع عدد من المنظمات العالمية، في 13 شباط/فبراير 2024.[1]

- بدعم من منظمات عالمية، تسعى الحكومة لتشكيل فريق قطاعي من مختلف الوزارات، أي، لجنة وزارية مشتركة مكلفة بتطوير خطة عمل للاستراتيجية بحلول آب/أغسطس 2024.

- تقوم لجنة تقنية بصياغة خطة العمل.

- يوجد مسار لتطوير خطة تنفيذية وضغط من الاتحاد الأوروبي للتأكد من تطويرها.

- بالإضافة إلى عمل وزارة الشؤون الاجتماعية لتنفيذ عدّة مبادرات في قطاعات الدعم الاجتماعي المذكورة في الاستراتيجية، وذلك لتعديل السياسات ذات الصلة وربط الاستراتيجية مع كافة الاستراتيجيات والخطط الأخرى.

- اتفق الحاضرون أنه لا يمكن تجاهل المسار التشريعي الذي بدأ بمصادقة مجلس النواب على بعض القوانين ذات الصلة (على سبيل المثال، قانون التقاعد رقم 319 الذي أقره مجلس النواب اللبناني في كانون الأول/ديسمبر 2023).

- علاوة على ذلك، تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتمويل البرامج المتعلقة بالفقر وذوي الإعاقة وكبار السن وغيرها من القضايا.

[1] يونيسف (2024). حكومة لبنان تطلق أول استراتجية وطنية للحماية الاجتماعية.

ويمكن تلخيص النتائج والتوصيات الأساسية التي خلص إليها الاجتماع بما يلي:

• اتفق العديد من المشاركين على معالجة الأزمة المالية والاقتصادية المستمرة كشرط أساسي لضمان نجاح الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية.

• هناك حاجة للدخول في مناقشات مع مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة المعنيين، وخاصة الذين لم تتم استشارتهم في تطوير الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية.

• ضرورة تفعيل المجتمع المدني لمحاسبة الحكومة وواضعي السياسات فيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية. كما عليه مراقبة عمليات تنفيذ المبادرات المختلفة المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، بما في ذلك تشكيل اللجنة الوزارية المشتركة. وتحقيقًا لهذه الغاية، وعند الضرورة، يجب تزويد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالأدوات اللازمة (على سبيل المثال، من خلال بناء القدرات) للوفاء بهذا الدور.

• ويتعين على المجتمع المدني أيضاً الضغط من أجل ضمان إجراء التعديلات اللازمة في التشريعات المتعلقة بالعمل، والضمان الاجتماعي، وقوانين صناديق الاستثمار المشتركة.

• وينظم الاتحاد الأوروبي اجتماعا في 24 أبريل 2024 لمناقشة الاستراتيجية المقترحة، ومن الضروري أن يتابع المجتمع المدني نتائج هذا الاجتماع.

• اتفق الحاضرون على أنه على الرغم من بطء وتيرة المناقشات حول مستوى الالتزام الرسمي الفعلي، إلا أن حقيقة بدء المناقشات واستمرارها هو أمر إيجابي.

• يمكن إشراك المجتمع المدني في خطة التنفيذ المقترحة بدور استشاري. وعلى المجتمع المدني متابعة عمل اللجنة وإنشاء مساحات مشتركة لفعاليتها.

• أشار الحضور إلى أهمية أن يكون المجتمع المدني على علم بالمسارات الموازية وآثارها، وخاصة التطورات المتعلقة بالهيئات الدولية والتخفيضات في المساعدات/المنح/القروض. وهذا يعني أن الدعوة إلى الحماية الاجتماعية يجب ألا تتجاهل المسارات الأخرى، بما في ذلك تأثير صندوق النقد الدولي، وخاصة الإصلاحات في الميزانية العامة.

• واتفقوا أيضًا على ضرورة أن يكون المجتمع المدني على دراية بالرسائل الأساسية التي يجب إيصالها، ومنها المقاربة العالمية التي تؤكد على أن سياسات الحماية الاجتماعية هي جزء من السياسة العامة، وأن تكون كل الخط شاملة وأفقية ورأسية ومستدامة ومرنة ومتقدمة. وهذا يعني أن الدعوة يجب أن توجه نحو السياسات الاجتماعية في مجملها، مع تجنب المقاربات الجزئية.

• في لبنان، يجب معالجة القضايا الاجتماعية من خلال عدة مبادئ تنظيمية، بما في ذلك المقاربة القائمة على الحقوق.

• ويجب أن تكون المساواة بين الجنسين عنصرًا رئيسيًا في الاستراتيجية.

• وعلى العمل على الحماية الاجتماعية ألا يتجاهل الأبعاد السياسية المتعلقة بالسلطة والحكم واستقلال القضاء والتغلب على الأزمة كشرط اقتصادي أساسي.

• وبالتوازي مع ذلك، ينبغي إنشاء مسار مباشر للحماية الاجتماعية من خلال خطة واضحة. ويجدر الانتباه إلى استقطاع التمويل وكيفية التعويض عنه والتعرف على عمليات التعويض ومخاطرها المحتملة. على سبيل المثال، يجب علينا أن نتعامل مع الضرائب من منظور الإصلاح أولًا، ومن منظور توزيع الدخل.

• إن دور النواب في العمل على الحماية الاجتماعية يحتاج إلى دراسة.

• التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة أمر ضروري.

• ومن الضروري الاهتمام بالأموال التي يمكن مراقبتها وحفظها. ومع ذلك، لا تزال هناك صعوبات، خاصة فيما يتعلق بعدم وجود نظام دفع وطني.

• ولابد من مراقبة ومتابعة الجهات المانحة عن كثب، والضغط من أجل وضع أجندة تستجيب لتطلعات المجتمع المدني وتتجه نحو حقوق الإنسان والمقاربة العالمية.

• تعتبر الاجتماعات الفردية من أجل المناصرة مفيدة، خاصة مع الهيئات الحكومية وصانعي السياسات.

• وفي الخطوات العملية، التواجد ضمن كافة الآليات والهيئات الحالية ذات العلاقة ليكون لها تأثير فعال.

• استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وتنظيم إمكانية الظهور في برنامج إعلامي رسمي.

بناءً على نتائج الاجتماع التشاوري الوطني الذي انعقد في شباط/فبراير 2024، وورشة عمل المصادقة اللاحقة، تقترح شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية خطة العمل التالية (الجدول 1)، كمبدأ توجيهي عام لخطة المناصرة الأولية للحماية الاجتماعية في لبنان.

الجدول 1: خطة العمل المقترحة

تحديد الاحتياجات	تنفيذ استراتيجية الحماية الاجتماعية المعتمدة مع إدراك الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة		
تحديد الأهداف	التوعية على أهمية تنفيذ استراتيجية الحماية الاجتماعية وربطها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبعد السياسي في سبيل تعزيز دعم الاستراتيجية بين أصحاب العلاقة المعنيين	بناء التحالفات (بما في ذلك مع المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة) لتنفيذ استراتيجية الحماية الاجتماعية. وعلى هذه التحالفات أن تتضمن ممثلين عن مختلف المجموعات في لبنان.	الضغط من أجل تنفيذ استراتيجية الحماية الاجتماعية في لبنان واعتماد التشريعات والاستراتيجية ذات العلاقة.
الفئة المستهدفة	المجتمع المدني بالمعنى الواسع: منظمات، نقابات، ممثلي أصحاب العمل، والمجتمعات المحلية.	منظمات الأمم المتحدة: منظمة العمل الدولية، البنك الدولي، اليونيسف، الاتحاد الأوروبي.	مجلس النواب، الحكومة، الوزارات المعنية، اللجنة الوزارية المشتركة عند تشكيلها، والمجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة.
عوامل نجاح أو فشل الحملة	عوامل النجاح: وجود أسس لحوار بين الاطراف عوامل الفشل: تضارب المصالح بين الجهات المعنية	عوامل النجاح: العمل التأسيس الذي بدا في وضع الاستراتيجية عوامل الفشل: وجود أجندات واولويات مرتبطة بالتمويل	عوامل النجاح: التوقيت - إقرار الاستراتيجية عوامل الفشل: الهشاشة التي يمر بها البلد/ الضغوط، غياب رصد الموارد
الرسالة	**الحماية الاجتماعية للجميع حق وحاجة ماسة في الظروف الراهنة**		
القنوات	حوارات مع النواب والحكومة	اجتماعات مع المنظمات	حوارات متعددة الأطراف وتدريبات
خطة التنفيذ الخطة الزمنية الادوار	دليل الشبكة حول الحماية الاجتماعية حملات على وسائل التواصل الاجتماعي	حوارات لتحديد أولويات عمل التحالف	الدفع لإنتاج بيانات حوارات حول الضرائب كرافد للاستراتيجية